ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/332583184

السياسة الأدارية والأقتصادية في مجتمع بلاد الرافدين (دراسة في ضوء الوثائق والمصادر المسمارية) Administrative and economic policy in Mesopotamia Community (Study in light of documen...

Conference Paper · April 2019

CITATIONS
0

READS
13,381

1 author:

Abather Saadoon
Al Muthanna University
58 PUBLICATIONS **3** CITATIONS

SEE PROFILE

Some of the authors of this publication are also working on these related projects:

Administrative Texts from Girsu from the Time of Shulgi Kept in the British Museum View project

أدارة المواقع الآثرية (دراسة في ضوء التحريات والتنقيبات والصيانة الآثرية) View project

All content following this page was uploaded by Abather Saadoon on 01 October 2019.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

Route Educational & Social Science Journal
Volume 6(2) ; January 2019

السياسة الإدارية والاقتصادية في مجتمع بلاد الرافدين (دراسة في ضوء الوثائق والمصادر المسمارية)

Administrative and economic policy in Mesopotamia Community (Study in light of documents and cuneiform sources)

م.د. ابا ذر راهي سعدون
جامعة المثنى – كلية الآداب

الملخص :

لقد شغل النظام الأداري والأقتصادي حيزاً كبيراً من أهتمام ملوك بلاد الرافدين حيث يجمع الباحثون في تاريخ الحضارات البشرية على أن حضارة بلاد الرافدين من أقدم الحضارات البشرية التي عرفتها الحضارات البشرية الناضجة في العالم حتى الآن ، أن لم تكون أقدمها على الأطلاق فهي أولى الحضارات المتطورة والمتميزة فقد نشأت وأزدهرت ونمت على أرض بلاد الرافدين وتعتبر حضارة بلاد الرافدين من الحضارات الأصيلة إلا أنها لم تكن خاصة بعنصر معين من العناصر البشرية التي عاشت في العراق في العصور المختلفة بل أنها حضارة ساهمت في بنائها الأقوام السومرية والأكدية والبابلية والأشورية وكانت هذه الأقوام على درجة كبيرة من التطور الأداري والأقتصادي ومن هنا جاء فكرة تسليط الضوء على هذين المحورين المهمين الأدارة والأقتصاد ضمن دراستنا الموسومة (السياسة الأدارية والأقتصادية في مجتمع بلاد الرافدين دراسة في ضوء الوثائق والمصادر المسمارية) وسيكون حدود بحثنا ما دونته لنا الوثائق والمصادر المسمارية من أجل التعرف على ماهية النظام الأداري والأقتصادي الذي ساد في مجتمع بلاد الرافدين وخلال العصور التاريخية المهمة منها عصر سلالة آور الثالثة والعصر البابلي القديم والعصر الأشوري القديم وغيره وقد قسم البحث الى مقدمة وثلاثة محاور تناولنا في المحور الأول السُلم الأداري في مجتمع بلاد الرافدين فيما عرجنا في المحور الثاني الى التنظيمات الأقتصادي في مجتمع بلاد الرافدين وقد قسمناه الى الزراعة والصناعة والتجارة وقد ولجنا في المحور الثالث الى موضوع مهم وحيوي وهو الضرائب لما لهذا الجانب من أهمية كبيرة في توفير واردات أقتصادية للسلطة الحاكمة والتي تستطيع من خلالها أدارة دفة الحكم وتوفير الرخاء للمجتمع آنذاك.

وقد خلصت الدراسة الى جملة أستنتاجات منها:-

١) أن ملوك سلالة أور الثالثة أتبعوا سياسة نقل حكام المدن والمقاطعات من وقت لأخر الى أماكن أخرى كي لا تزداد روابطهم المحلية وبالتالي قد يتمردون على السلطة المركزية ويعملون على الأنفصال عنه.

٢) بالنسبة للتنظميات الإقتصادية في بلاد الرافدين فتعد من الجوانب المهمة في أزدهارها ، فنجد أن قسماً كبيراً من الوثائق، التي وجدت كانت تخص اقتصاد المعبد وإدارته وقوائم القرابين التي كانت تقدم إلى معابد الآلهة وكذلك سجلات مصروفاته إلى غير ذلك من الشؤون الخاصة بإدارته، وهناك السجلات الخاصة بالحكام والموظفين والطبقة الحاكمة وعلى رأسها الملك وأتباعه، ثم سجلات الطبقة الوسطى وطبقة الفلاحين وعامة الناس.

٣) أزدهرت الزراعة والصناعة والتجارة كما كانت آلية جمع الضرائب هي الأخرى ذات نظام حيث وفرت الضرائب موارد مالية للحكومة المركزية من أجل أنتعاش الحياة الأقتصادية في مجتمع بلاد الرافدين.

Summary :

The administrative and economic system has occupied much of the interest of the kings of Mesopotamia, where researchers in the history of human civilizations collect that the civilization of Mesopotamia is one of the oldest human civilizations known to mature human civilizations in the world so far, if not the oldest of all is the first civilizations developed and distinct It originated and flourished and grew on the land of Mesopotamia. The civilization of Mesopotamia is one of the original civilizations, but it was not specific to a particular element of human beings that lived in Iraq in various eras. It was a civilization that was contributed to the Sumerian, Akkadian, For Assyrian and these people were a great degree of administrative and economic development. Hence the idea of highlighting these two important axes of management and economy in our study entitled (administrative and economic policy in the society of Mesopotamia study in the light of documents and cuneiform sources). The limits of our research will be limited to documents and cuneiform sources In order to identify what is the administrative and economic system that prevailed in the society of Mesopotamia and during the important historical ages, including the era of the third Ur Dynasty and the Babylonian era and the

ancient Assyrian era and the other has divided the research into an introduction and three axes In the first axis, we dealt with the administrative ladder in the society of Mesopotamia. In the second axis, we moved to the economic organizations in the society of Mesopotamia. We divided it into agriculture, industry and trade. We have brought in the third axis an important and vital subject, taxes. This aspect is of great importance in providing economic imports to the Authority. The ruling party through which it can manage the governance and prosperity of the society at the time.

The study concluded with the following conclusions:

1) that the kings of the third Ur dynasty followed the policy of transferring the governors of cities and provinces from time to time to other places so as not to increase their local ties and therefore may rebel against the central authority and work to separate him.

2) For the economic organization in Mesopotamia is one of the important aspects of its prosperity, we find that a large part of the documents, which were found were related to the economy and management of the temple and lists of offerings that were submitted to the temples of the gods as well as records of his expenses to other affairs of his administration, The rulers and the ruling class, led by the king and his followers, and then the middle class, peasants, and the general public.

3) Agriculture, industry and trade flourished. The tax collection mechanism also had a system where taxes provided financial resources to the central government for the revival of economic life in Mesopotamia.

المقدمة :

يجمع الباحثون في تاريخ الحضارات البشرية على أن حضارة بلاد الرافدين من أقدم الحضارات البشرية التي عرفتها الحضارات البشرية الناضجة في العالم حتى الآن ، أن لم تكون أقدمها على الأطلاق فهي أولى الحضارات المتطورة والمتميزة فقد نشأت وأزدهرت ونمت على أرض بلاد الرافدين وتعتبر حضارة بلاد الرافدين من الحضارات الأصيلة إلا أنها لم تكن خاصة بعنصر معين من العناصر البشرية التي عاشت في العراق في العصور المختلفة بل أنها حضارة ساهمت في بنائها الأقوام السومرية والأكدية والبابلية والأشورية وكانت هذه الأقوام على درجة كبيرة من التطور الأداري والأقتصادي ومن هنا جاء فكرة تسليط الضوء على هذين المحورين المهمين الأدارة والأقتصاد ضمن دراستنا الموسومة (السياسة الأدارية والأقتصادية في مجتمع بلاد الرافدين دراسة في ضوء الوثائق والمصادر المسمارية) وقد قسم البحث الى ثلاثة محاور تناونا في المحور الأول

السلم الأداري في مجتمع بلاد الرافدين فيما عرجنا في المحور الثاني الى التنظيمات الأقتصادي في مجتمع بلاد الرافدين وقد قسمناه الى الزراعة والصناعة والتجارة وقد ولجنا في المحور الثالث الى موضوع مهم وحيوي وهو الضرائب لما لهذا الجانب من أهمية كبيرة في توفير واردات أقتصادية للسلطة الحاكمة والتي تستطيع من خلالها أدارة دفة الحكم وتوفير الرخاء للمجتمع آنذاك.

المحور الأول :

السُلم الإداري في مجتمع بلاد الرافدين:-

قبل الدخول في تفاصيل البحث لا بد لنا من ألقاء نظرة بسيطة لطبيعة السُلم الإداري في مجتمع بلاد الرافدين حيث يأتي بعد الملك في تسلسل السُلم الإداري الوزير الأعظم (سوگال- ماخ →SUKKAL-MA= بالأكدية sukalma——u)[1]. الذي كان له صلاحيات مستقلة عن نظام الحاكم وله مرتبة توازي أو تفوق مرتبة الحاكم (إنسي $ENSI_2$= بالأكدية išš̌akku) الذي كان يعين من قبل الملك[2] وهو مسؤول أمامه عن واجباته وما يتخذه من قرارات، وكان الحاكم يدير وحدة إدارية ويُمثل السلطة القضائية العُليا في مدينتهِ، إذ مُنِحَ صلاحيات واسعة كالمقاضاة في المحاكم المحلية مثلاً، إلا أنه لم يكن بمقدوره أن يخطو خطوة سياسية من دون موافقة الملك واستشارتهِ، فهو وكيل مُعين من قبل الملك. ومن واجباته أيضاً أن يشيد المعابد المكرسة لعبادة الملك المؤله[3].

[1] إن (السوگال- ماخ ——Sukkal-ma): يعني أيضاً (السفير أو المبعوث). ينظر:

Labat, MDA, p.147.

وإن افضل من شغل هذه الوظفية في عصر أور الثالثة هو (أوردونانا Ur-dunanna)، راجع جين بوتيرو، الشرق الأدنى الحضارات المبكرة، ترجمة: عامر سليمان، الموصل (١٩٨٦م)، ص١٤٢.

[2] Gadd, C. J. Cambridge Ancient History, Cambridge (1971), (CAH), p.618.

[3] جين بوتيرو، الديانة عند البابليين، ترجمة وليد الجادر، بغداد ، ١٩٧٠، ص١٤١-١٤٢، ١٤٧.

وهناك منصب آخر هو الحاكم العسكري (شاگان ŠAGAN = بالأكدية šakkanakku)[٤] وهو المسؤول عن الأمن العسكري في الوحدة الإدارية إضافة إلى ذلك فقد كانت له سلطات مدنية أيضاً. وظهر لأول مرة في عصر أور الثالثة منصب رئيس البلدية (رابيانوم rabianum) وهي (كلمة مأخوذة من الأكدية)، وكان الربيانم محافظاً في المدن الصغيرة التي لا تتطلب أن تكون مقراً للحاكم. أما الشيخ (خزانم azzanum—) وهي (كلمة مأخوذة من الأكدية)، كان مديراً أو مسؤولاً عن المستوطنات الصغيرة[٥].

إضافة إلى الجيش والموظفين الموكلين بإدارة أملاك القصر والمعبد، والكهنة والكاهنات وطبقة من الموظفين تمثلوا بمدراء المشاغل والمصانع الخاصة بالقصر والمعبد، والموظفين الصغار وهم الكتبة والمسجلون (دُب-سار DUB-SAR= بالأكدية lupšarru)، وكان هؤلاء على مراتب ودرجات[٦].

ومن الأنظمة التي اتبعها ملوك سلالة أور الثالثة هي نقل الحكام من مدينة إلى أخرى لمنع ازدياد قوة وسلطان الحاكم في الوحدة الإدارية من خلال ارتباطاته المحلية القوية بالوحدة الإدارية[٧]، وكان الملك يطلع على شؤون الأقاليم من خلال عدد كبير من الرُسل[٨]، في حين تمت المحافظة على العلاقات مع الأمراء خارج حدود الدولة من خلال الممثلين الدبلوماسيين[٩].

---

[٤] لقد أتخذ أورنمو هذا المنصب عندما كان حاكماً على مدينة أور في عهد الملك أوتوحيگال. لتفاصيل أكثر عن الملك أورنمو راجع: أزهار عبد اللطيف أحمد عزت الشهواني، أورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، (٢٠٠٣م).

[٥] جين بوتيرو، المصدر السابق، ص١٤٧-١٤٨.

- يعطي مصطلح (خزانم azannum—) عدة معاني منها: "المسؤول الرئيسي للبلدة"، "القاضي الرئيسي للبلدة"، "زعيم البلدة"، "المحافظ"، "رئيس البلدية"، العُمدة". ينظر:
Oppenheim, L. and Others, "The Assyrian Dictionary Of the Oriental Institute Of the University Of Chicago", CAD, Chicago, 1956 ff, /H, p.163.

[٦] طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج١، بغداد (١٩٧٣م)، ص٣٩٥.

[٧] هاري ساكز، عظمة بابل، ترجمة: عامر سليمان، الموصل (١٩٧٩م)، ص٧٥.

[٨] جون أوتس، بابل تاريخ مصور، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، بغداد (١٩٩٠م)، ص٦٦.

[٩] هاري ساكز، المصدر السابق، ص٧٥.

شكلت سلالة أور الثالثة (ينظر خارطة رقم ١) منذ بدايتها أمبراطورية بكل معنى الكلمة أديرت بأحكام ، وأولى الملوك بعض المقاطعات أهتماماً خاصاً لأهميتها ومن أجل تنفيذ مشاريع الدولة الكثيرة في التوسع والأعمار طبق شولگي منذ سنة حكمه الواحدة والعشرين سياسة جديدة لزيادة دخل الدولة لتمكينها من المضي قدماً في خططها فسيطرت الدولة فيها على موارد الأنتاج وصارت به المالكة للأراضي والمحتكره لها وللصناعات الى جانب المعابد وتشير النصوص المتوفرة الى أن النظام الأداري المركزي الذي أتبعه ملوك أور الثالثة (ينظر مخطط رقم ١) كان على درجة عالية من الكفاءة بل عده البعض أكفأ نظام أداري قبل العصر الأشوري الحديث وقد أتبع ملوك سلالة أور الثالثة سياسة نقل حكام المدن والمقاطعات من وقت لأخر الى أماكن أخرى كي لا تزداد روابطهم المحلية وبالتالي قد يتمردون على السلطة المركزية ويعملون على الأنفصال عنه كما تضمنت سياستهم فصل الأدارة المدنية التي أنيطت بحاكم مدني عن الأدارة العسكرية التي كان يشرف عليها آمر عسكري يرتبط بالملك مباشرة وبذلك تمكن الملك من ضمان ولاء المدن وعدم حدوث فتن وأضطرابات داخلية فيها ومن الاجراءات الإدارية التي ابتكرت في عهد سلالة اور الثالثة من اجل تقوية النظام المركزي ، ما يعرف بالزواج الدبلوماسي مع حكام المناطق فالملك اورنمو كان متزوجاً من ابنة الملك مدينة ماري (تل الحريري) ، وزوج خلفاءه بناتهم لحكام المناطق الجبلية . وبالرغم من ان هذه السياسة لها تأثيراً في تقليل ثورات الحكام وتمرداتهم الا انها لم تمنع بعضهم من شهر سلاح الثورة ضد السلطة المركزية[١٠].

إن هذا التخصص في السلطات والواجبات لم يأتي بصورة مفاجئة ، فقد سبقته عدة عوامل كان من أهمها ظهور النزاع بين دويلات المدن السومرية وما ترتب على ذلك من اختيار القائد الذي يتولى قيادة الدولة والمواجهة مع بقية المدن فمنحت له صلاحيات واسعة لمواجهة الأخطار المتأتية من بعض المدن[١١] ، فأصبحت مهمة القائد حربية بالدرجة الأولى ، وأحيطت المدن بالأسوار خوفاً من تعرضها لهجمات اعدائها حيث أن المدينة التي تستسلم للأعداء يمكن أن تصبح عرضه للنهب أو يتغير نظامها لمصلحة المدينة المستقرة ومنذ حكم شولگي أستلزم الكثير من الموظفين في شتى المرافق كالكتبة ومديري المعامل الخاصة بالمعابد والقصور ومديري أملاك التاج وحكام الأقاليم ....الخ وقد أوجد شولگي نظاماً إدارياً موحداً لسومر وأكد مركز مملكته بتعيين حكام مدربين من قبله وإن كانوا من الأسرة الحاكمة في تلك المدن . كما استعان بالقواد العسكريين (الحكام العسكريين) والذين كانوا يكتبون تقاريرهم للملك مباشرةً ، وقد تولى إدارة الأقاليم

[١٠] سامي سعيد الأحمد : نظام الحكم والأدارة ، حضارة العراق ، ج٢، بغداد (١٩٨٥)، ص ٢٣.

[١١] اندريه ايمار ، تاريخ الحضارات العام ، (الشرق و اليونان القديمة) إشراف موريس كروزية، ج١، ط١ (بيروت ، ٩٩٦٤) ، ص١٣٩ .

البعيدة عن سومر وأكد قواد عسكريين أيضاً . كما أحكم قبضته على أراضي المعابد ، وأوجد نظماً ضريبية جديدة . وهذا النظام الإداري كان يلزمه عدد غير محدود من الكتبة ، وهو ما أفرز هذا الكم الهائل من الألواح ذات الطابع الاقتصادي ؛ وكان لابد من إقامة المدارس لهذا الغرض ؛ وقد وصف نفسه بأنه محباً للأدب السومري ؛ ووصف شبابه في المدرسة وأنه حاز كل العلوم ؛ وصار كاتباً ماهراً . واهتم شولگي بطرق الموصلات وراحة المسافرين عليها ، حيث وسع الطرق وجعلها مستقيمة ؛ وعمل على تأمينها ؛ وبنى عليها استراحات كبيرة زرع حولها الحدائق ليستريح المسافرين في ظلها ؛ وهو أمر هام لكثرة الطرق وانتشارها ؛ والتي كانت تشكل تهديداً كبيراً للتجار المسافرين عليها . كما ربط شولگي الأقاليم بعضها ببعض بتنظيم حاملي البريد من العدائين ، مع تجهيز محطات لضمان وصول تعليماته إلى حكامه عليها[١٢].

لقد زودتنا الأدلة الكتابية من العصر البابلي القديم حول موضوع الأدارة من عدد من المواقع الآثرية ولا سيما مدينتي ماري وسبار ومن خلال رسائل الملك حمورابي سادس ملوك سلالة بابل الأولى والتي كان يرسلها الى الحكام التابعين له في المدن والأقاليم وكانت بالدرجة الأولى تمارس نوع من السلطة الملكية وكانت المسؤولية النهائية في الأمور كلها تقع على عاتق الملك حيث كان في عهد الملك (شمشي أدد) دائرتا أستشارية وحسابات منظمة تنظيماً فعالاً وكان نظام السعاة في زمنه سريعاً جداً بحيث كان يثبت تواريخ رسائله أحياناً وهو تقليد لم يكن شائعاً في ذلك الزمن بل أنه كان يحدد الوقت بالضبط وكانت أدراة شمشي أدد ذات تنظيم عال إذ عين حكاماً في مناطق مختلفة بأشرافه وكانت هناك حامياً مختلفة في المدن[١٣].

يعد النظام الأشوري من اكفأ الأنظمة الأدارية التي عرفت في تاريخ بلاد النهرين وأن نظرة سريعة الى الأساليب الأدارية التي أتبعتها أدارة المملكة الأشورية التي ضمت جميع أنحاء العراق حيث كان الملك يتربع على رأس النظام الأداري فمن قصره الملكي في العاصمة (Ekal ma□□arr|ti) تصدر الأوامر والتعليمات وترسم الخطط ويوجه وينذر ويعاقب ويكافأ الحكام والقادة فهو قلب المملكة النابض وبؤرة النشاط والحركة فيها وكانت أوامر الملك وتوجيهاته والتي عبر عنها أحياناً بعبارة (⊄md|t □arrim) أي (المراسيم الملكية) وكانت صلاحية الملك وفق هذه النظرة مطلقة ولا تحددها مجالس المدن أو المسنين وغيرها بأستثناء ما أداعاه الملوك انفسهم بأنهم مسوقون برغبة الألهة ، وكان تعيين كبار

[١٢] Jacobson . Th :" Early political Development in Mesopotamia" in toward the Image of Tammuz . Cambridge , 1970. P. 143 .

[١٣] أوتس ، جون ، بابل تاريخ مصور ، ترجمة: سمير عبد الرحيم الچلبي، بغداد (١٩٩٠م) ، ص١٠٨ وما بعدها .

موظفي الدولة كالحكام والقضاة والقادة يتم من قبل الملك مباشرة وقد يستشير الملك الآلهة بشأن ذلك بأن يكتب أسم الموظف المرشح على رقيم طيني ويرميه وفق طقوس معينة مع رقم تحمل أسماء أخرى أمام تمثال الأله لمعرفة رغبة الآلهة وأختيارها من بين الأسماء فتنحر القرابين ويقرا الكهنة الأشارات التي كانوا يضنون ان الألهة تكتبها على أكباد القرابين حتى يتم أختيار الموظف المناسب من بين الأسماء المكتوبة على رقم الطين[١٤].

أما في العصر البابلي الحديث الكلداني (٦٢٦ – ٥٣٩ ق.م) فقد كان النظام الأداري يدار من قبل ثلاثة أداريين يسمى الاول (□atammu) [١٥] والذي يعني (حارس المنطقة) والثاني أطلق عليه لقب (qipu) [١٦] الذي يعني (الناظر) والثالث أطلق عليه (□up□arru) [١٧] والذي يعني (الكاتب) وكان هؤلاء الأداريون تابعون الى المعبد لذا فقد عين الحاكم من جانبه موظفاً آخر ذا مركز كبير للأشراف على مصالحه ومصالح الدولة في مثل هذه المدن ولاسيما فيما يخص جمع الضرائب وأرسالها الى خزينة الدولة[١٨] وكان مهام هؤلاء الموظفين الرئيسية هو حفظ الأمن وضمان أمن وسلامة الطرق التجارية والأشراف على جباية الضرائب ومراقبة أدامة قنوات الري والأشراف على الأعداد الكبيرة من الناس العاملين على أراضي وفي المعبد نفسه ومع الدرجة المتطورة التي وصل أليها النظام الأداري في هذا العصر ألا أنه حدث أرتباك وفوضى أدارية في عهد الملك (نبونائيد) كانت من الأسباب التي أدت الى أنهيار الدولة في النهاية على أيدي الجيوش الأخمينية الغازية[١٩].

[١٤] عامر سليمان ، العراق في التاريخ القديم ، ،ج٢ ، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر ،١٩٩٣، ص٤٨ وما بعدها.

[15]) CDA,p.363:a.

[16]) CAD,p.289:b.

[17]) CAD,p.415:b.

[١٨] هاري ساكز: عظمة بابل ، ترجمة عامر سليمان ، جامعة الموصل ، ١٩٧٣،ص٣٠٢ .

[١٩] عامر سليمان ، المصدر السابق، ص٥٨.

المحور الثاني :

التنظيمات الأقتصادية :-

نظراً لسيطرة المعبد وكهنته على أقتصاد المدينة ومجمل نشاطاتها الأخرى ، فقد أنتقلت ملكية الأراضي الزراعية الى المعبد ويرى الباحثون الأوربيون أن سيطرة المعبد على جميع الأراضي وتملكه لها جاء نتيجة طبيعة لمعتقدات القوم الدينية حيث كان الأعتقاد السائد أن المدينة ومن فيها كانت كلها ملكاً للألهة التي خلقت البشر لخدمتها وأدارة شؤون أملاكها والتي فوضت الحاكم وكهنة المعبد بهذه المهمة لذلك فقد كانت جميع أراضي المدينة ملكاً للمعبد كما كان جميع أفراد المجتمع ، وقد أشارت النصوص المسمارية أن أراضي المعبد كانت على ثلاث أنواع يمثل النوع الأول منها الأراضي التي كانت تقطع الى الأفراد مقابل خدمات معينة يقدمونها للمعبد ، أي أشبه بمكافئة لهم على خدماتهم وكان يحق لهؤلاء أستغلال الأرض وزراعتها إلا أنه لم يكن لهم الحق في بيعها والتصرف بها أما النوع الثاني من أراضي المعبد فكانت تؤجر الى الفلاحين مقابل أجرة مقطوعة أو نسبة محدودة من الأنتاج لذا كانت المحاصيل الحقلية تنهال على عنابر المعبد سنوياً أما النوع الثالث والأخير فيضم الأراضي المستغلة بشكل مباشر من العاملين في المعبد لسد حاجات المعبد من المحاصيل الحقلية وغيرها[٢٠].

أما بالنسبة للتنظميات الإقتصادية في دولة أور الثالثة فتعد من الجوانب المهمة في أزدهار ، فنجد أن قسماً كبيراً من الوثائق[٢١]، التي وجدت كانت تخص اقتصاد المعبد وإدارته وقوائم القرابين التي كانت تقدم إلى معابد الآلهة وكذلك سجلات مصروفاته إلى غير ذلك من الشؤون الخاصة بإدارته، وهناك السجلات

[٢٠] عامر سليمان ، المصدر نفسه ، ص ٢٢٣ .

للمزيد من المعلومات والأيضاحات حول التنظيمات الأدارية والأقتصادية في عصر سلالة آور الثالثة .ينظر :

STEINKELLER. P, "The Adminstrative and Economic Organization of the UR III State: The core and the periphery", SAOC,46, USA, 1987,pp.19-41.

[٢١] كانت هناك طريقة خاصة في حفظ وتنظيم الوثائق والسجلات الإدارية والإقتصادية، إذ كانت ألواح الطين توضع في صناديق أو أوعية من الفخار تسمى بالسومرية (پيسان –دوبا pisan-dub-ba) أي (صندوق الألواح – سلة الألواح)، وكان يُعلق في مثل هذه الصناديق بطاقة على هيأة لوح طيني صغير يدون عليه نوع الوثائق المحفوظة وتاريخها. راجع حول ذلك: باقر ، طه ، المصدر السابق، ص٣٩٧.

الخاصة بالحكام والموظفين والطبقة الحاكمة وعلى رأسها الملك وأتباعه، ثم سجلات الطبقة الوسطى وطبقة الفلاحين وعامة الناس[٢٢].

وفيما يلي موجز لنشأة وتطور الدعائم الرئيسية التي قامت عليها الحياة الأقتصادية في العراق القديم مسلسلة حسب أهميتها :

أولاً: الزراعة :

شهد العراق قديماً بدايات الزراعة بعد التحول التدريجي الذي طرأ على حياة الانسان في العصر الحجري الوسيط[٢٣] حيث أنتقل الانسان فيه من مرحلة جمع القوت الى مرحلة انتاج القوت من خلال عملية الاستزراع[٢٤] وقد مرت هذه العملية بمراحل متعددة من التطور كانت القرية في بدايتها صغيرة وبدائية ثم تأسست قرى أكثر أتساع وتنظيماً في المراحل التالية حتى ظهرت بوادر المدن في فجر العصور التاريخية[٢٥].

أن سيطرة رجال الدين على الأراضي الزراعية قد ضعفت خلال الفترة التي ظهر فيها الصراع واضحاً بين القصر والمعبد[٢٦] ففي مدينة لكش مثلاً نجد بالإضافة إلى معابد الإله الرئيسية التي كانت تزود البيت الحاكم ، كان يوجد عدد من المعابد الثانوية تدار من قبل الأمراء الآخرين وفي مرحلة لاحقة نجد ان الاراضي الزراعية اصبحت تزرع من قبل عمال يرأسهم موظفون مستقلون أطلق عليهم أسم رؤساء الفلاحين (ساك إنكار SAG. ENGAR) وهذا الامر يدل على ان الزراعة كانت تتم بشكل جماعي أي ان الاراضي الزراعية كان يتم زراعتها بواسطة قرى فلاحية يترأسهم كبير الفلاحين[٢٧].

---

[٢٢] طه باقر، المصدر نفسه، ص٣٩٧.

[٢٣] تقي الدباغ : الثورة الزراعية ، حضارة العراق ، ج١، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ١١٤ .

[٢٤] طه باقر : مقدمة في تاريخ ..... ، المصدر السابق ، ص ٣٦٦.

[٢٥] تقي الدباغ : الثورة الصناعية ، ص١٢٠.

[٢٦] فوزي رشيد ، السياسة و الدين في العراق القديم ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٣، ص ٢٠.

[٢٧] تيومينيف : اقتصاد الدولة في سومر ، ص ١١٧.

مع استخدام المعادن تطور صنع الالات الزراعية فظهرت السكاكين والمناجل والفأس ومن دراسة تلك الالات الزراعية المكتشفة او المصورة اشكالها على الاختام الاسطوانية والمنحوتات على ثلاث انواع منها ما هو مصنوع من حجر الصوان ومنها من الفخار والاخير من المعدن كالنحاس والبرونز وهو النوع الذي ظل سائداً في العصور التاريخية اللاحقة لبلاد الرافدين[٢٨].

ان تنوع استخدام الالات الزراعية يمهد لانتاج انواع مختلفة من المحاصيل الزراعية ومع ذلك فقد كانت هناك انواع من المزروعات ثابتة ، وشكلت مصدراً مهماً للغذاء في المجتمع الرافدين ياتي في مقدمتها الشعير الذي يعد اول الحبوب التي وجنتها الانسان وزرعها حتى انه حدد له الهاً خاصاً بالشعير وهو (اشنان) كما جاء في الاسطورة ومن الحبوب التي زرعها الى جانب الشعير هي القمح والعدس السمسم وغيرها من الحبوب[٢٩] وفي فترة تالية بدأت عملية غرس الاشجار في البساتين وياتي في مقدمتها شجرة النخيل التي استغلها العراقيون الى اقصى حد لما تحمله الشجرة من سعف والياف واخشاب[٣٠].

ثانياً : التجارة:-

أما فيما يتعلق بالنشاط التجاري فأنها تتولد في معظم المجتمعات في من خلال تفاعل عوامل عدة ، تاتي في مقدمتها البيئة الطبيعية التي تؤهل المنطقة للقيام بالتعاملات التجارية وايضا وجود كميات من الفائض الانتاجي وبمختلف انواع المنتوجات ، لا سيما المحاصيل الزراعية[٣١]. ففي العراق القديم نجد انه عندما اتسعت مساحات الاراضي المزروعة وتنوعت المحاصيل وتطورت اساليب الزراعية ظهر ذلك الفائض في الانتاج[٣٢] مما دفع البعض الى المقايضة مع انتاج البعض الاخر مع وجود الاختلاف في المحصولين[٣٣] ، ونتج عن ذلك سريعاً ما عرف التخصص في العمل . فظهرت هناك جماعات اختصت بزراعة الحبوب

[٢٨]) وليد الجادر : صناعة التعدين ، حضارة العراق ، جـ٢ ، بغداد ، ١٩٨٥، ص٢٣٩ .

[٢٩]) تقي الدباغ : الزراعة والتحضر ، العراق موكب الحضارة ، جـ١ ، ص٥١-ص٥٢ .

[٣٠]) سامي سعيد الاحمد : الزراعية والري ، ص١٦٧ .

[٣١]) عبد القادر الجبوري ،التاريخ الاقتصادي ، جامعة الموصل ، ١٩٧٩، ص١١ .

[٣٢]) تقي الدباغ : الزراعة والتحضر ، المصدر السابق ، ص٤٩ .

[٣٣]) عامر سليمان، "النظم المالية والإقتصادية الأصالة والتأثير"، موسوعة العراق في موكب الحضارة، الأصالة والتأثير، ج١، بغداد (١٩٨٨)، ص٣٥٢ ; وكذلك راجع : فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، ط١، بغداد (١٩٧٣م)، ص١٧.

وانتاج كميات كبيرة منه من اجل المقايضة مع الجماعات التي اهتمت بصناعة الادوات والالات في حين نرى جماعة اخرى اهتمت بصناعة الفخار والملابس الى غيره من التخصصات الحرفية والتي اخذت تؤسس بدايات التعامل التجاري[٣٤].

ان الحديث عن النشاط التجاري ينقسم الى قسمين اساسين هما التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ، ولارتباط التجارة الداخلية بالواقع الاجتماعي للعراق القديم ، ولكونه اكثر ملامسة لجميع طبقات المجتمع انذاك من خلال عمليات المجتمع والشراء والاسواق والقروض وغيرها ، فان البحث ركز هنا على هذا النوع من التجارة (الداخلية) دون الحديث عن التجارة الخارجية وان التجارة حتى نهاية سلالة اور الثالثة كانت من اجل تلبية مصالح الافراد وحاجات الفلاحين لذا فهي كانت حكراً للدولة ، فالتاجر يستلم بضاعته المستوردة او المحلية من القصر او المعبد ، أي من قطاع الادارة الكبيرة للدولة والتي كان يسيطر عليها الملك بصورة غير مباشرة . بمعنى ان احد كبار الموظفين يقوم بدور التاجر الاكبر في القصر ويعمل باسم السلطة يساعدة في ذلك مجموعة من الموظفين الذين ينخرطون ضمن سلسلة الوكلاء التجاريين .واذا ما اخذنا مثال على اخر حكام سلالة اور الثالثة (ابي سين) نرى ان احد الموظفين الكبار وهو (لو – انيلاه – Lu Enlila) قد استحوذ على جزء كبير من تجارة السلطة المركزية انذاك[٣٥].

ثالثاً : الصناعة :-

في عصر السلالات كان المعبد يمثل نواة المدينة ومركزها ونواة جميع النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ومن الطبيعي ان يسيطر المعبد على معظم الحرف والصناعات ، فقد كان لكل معبد عدد من المصانع البسيطة (مشاغل) يعمل فيها عدد من الصناع والحرفيين لأنتاج السلع التي يحتاجها المعبد وبيع الفائض منها كجزء اساس من واردات المعبد . وكان من بين هذه المشاغل عدة ورشات مختلفة منها للنجارة والنحت والدباغة وغيرها من الورش التي كانت تحتوي على الصبيان والنساء فضلاً عن وجود الرقيق ويخضعون جميعهم الى سلطة المراقب العام للمشغل[٣٦].

[٣٤]) عامر سليمان : العراق في .....، المصدر السابق ،ص٢٣٦٥-ص٢٣٧ .

[٣٥]) هورست كلنغل : حمورابي ، ص٦٠-ص٦١ .

[٣٦]) طه باقر وآخرون : تاريخ العراق القديم ، ج ٢ ، ص١٥٠-ص١٥١ .

ان ارتباط الصناعات اليدوية بالمعبد جعلها تلبي الحاجات المفروضة على المشاغل التابعة له فكانت ادارة المعبد بالمقابل تجهز الحرفيين والصناع بكميات معينة من المواد الخام لتصنيعها وفقاً للشروط وربما ان المنتوج كان يصنع خصيصاً لتصديره الى الخارج[٣٧].

مع تطور الحياة الاقتصادية وانتقال السلطة من المعبد ، الذي تقلص نفوذه ازاء تطور سلطة القصر ، شاعت الملكية الفردية ونشاط القطاع الاقتصادي الخاص واصبحت الحرف والمهن المختلفة بايدي بعض الاسر او وافراد معينين ربما انهم اقتطعوها من المعبد او القصر واصحبت هذه الحرف سمة خاصة لبعض الاسر العراقية القديمة[٣٨] بالمقابل نجد ان الحرفيين الافراد اخذوا ينتظمون ضمن تنظيم خاص لهم ، وكل حسب حرفته او مهنته وكان يقوم هذا التجمع باختيار ابرز شخص من بينهم من اجل تمثيلهم امام السلطة لذا فقد شبه هذا التجمع بالنقابات الموجودة في الوقت الحاضر[٣٩].

وتذكر النصوص العائدة لسلالة اور الثالثة الى وجود مشاغل للحياكة والنساجين وربما ان عملية الغزل والنسيج كانت تتم في البيوت ليشارك فيها افراد الاسرة كافه ؛ لذا فان اهتمام الاسرة العراقية ، والمجتمع العراقي القديم عموماً، بالمنسوجات جعله منتوجاً ذو جودة عالية ويخصص البعض منه الى التصدير او ارسالة كهدايا للملوك وحكام البلدان المجاورة[٤٠].

كما برع العراقيون القدماء في صناعة الفخار وقد دخلت هذه الصناعة الى جميع مستويات المجتمع كافة وذلك لرخص ثمنه وسرعة تحضيره ، فضلاً عن ذلك فقد كانت لصناعة الاختام الاسطوانية ميزة خاصة في تاريخ الصناعات اليدوية[٤١]، اذ بدأ استخدام الاختام الاسطوانية منذ عصر الوركاء في اواسط الالف الرابع قبل الميلاد وقد افادت صناعة الفخار والاختام في تحديد الادوار الزمنية للطبقات الاثرية المنتشرة في بلاد الرافدين[٤٢].

---

[٣٧]) هورست كلنفل : المصدر السابق ، ص٦١ .

[٣٨]) عامر سليمان : العراق في .....، المصدر السابق ، ص٢٥٥ .

[٣٩]) وليد الجادر : صناعة الجلود في وادي الرافدين ،سومر ،مج٢٧ ، ١٩٧١ ، ص ٣١١ .

[٤٠]) سامي سعيد الاحمد : السومريون . دار الشؤون الثقافية (بغداد-١٩٩٠) ، ص١٠٥ .

[٤١]) ل . ديلابورت : بلاد ما بين النهرين : ترجمة محرم كمال ، مراجعة د. عبد المنعم أبو بكر، القاهرة ١٩٨٢، ص٢٢٥ .

[٤٢]) طه باقر وآخرون ، تاريخ العراق القديم ، جـ ٢ ، ص١٥٦ .

انتشرت ايضا صناعة الجلود اذ اتخذ الدباغون من جلود المواشي مادة اولية لعديد من الصناعات المحلية كالملابس والاحذية والعدد الحربية ، كما استخدموا الجلود كأغلفة وزنية لبوابات الدور فضلاً عن استخدماها في حفظ المواد الثمينة ويرجع تاريخ استخدام الجلد الى فترة سلالة اور الثالثة حيث عثر في المقبرة الملكية اغلفة اطارات خاصة بالعربة الملكية ويرجع تاريخها الى حدود الالف الثالث قبل الميلاد[٤٣] ويلاحظ التشابه اللفظي مع كلمة (اسكافي) الدارجه في الوقت الحاضر والتي تعني صانع او مصلح الاحذية، وقد اطلق على المتخصصون في صناعة الجلود في مختلف الازمنة التاريخية في العراق القديم لفظ (*aškāpu*) المأخوذة من اللفظ السومري(ašgab) [٤٤].

وقد أهتم ملوك سلالة أور الثالثة بنظام المقاييس والمكاييل والأوزان، فيشير الملك (أورنمو) في مقدمة شريعته إلى إعادة تنظيم الحياة الإقتصادية في البلاد (... أَقرَّ السيلا البرونزي وثبتَ وزن المِنا وثبت وزن الشيقل الحجري والفضي بالنسبة إلى المِنا)[٤٥].

وقد أُنشأت في زمن الملك (شولگي) وحدات (دوائر) إقتصادية مهمة مثل وحدة (دائرة) المقاييس والمكاييل المسؤولة عن تنظيم الأوزان و المكاييل الرسمية ومراقبتها وقد ظل معمولاً بهذا النظام في الأدوار التاريخية اللاحقة[٤٦]، وأستحدث الگور الملكي الذي عُرفَ بأسمه (gur-$^{d.}$šulgi، gur-lugal) ويساوي (٣٠٠ سيلا) [٤٧] كما قام شولگي في سنته التاسعة والثلاثين[٤٨] بتأسيس حظيرة للحيوانات في مدينة (بوزورش-دگان puzuriš-dagan) والتي تُعرف اليوم بإسم (دريهم) وتقع جنوب مدينة (نفر)

---

[٤٣]) وليد الجادر ، صناعة الجلود ، ص٣٠٦ .

[44])Halloran , A. Sumerian Lexicon, Los Angelos,2006, p.45 .

[٤٥]) عامر سليمان، "النظم المالية والإقتصادية.....، المصدر السابق ، ص٣٥٩. وكذلك راجع: فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، وزارة الاعلام، بغداد، ١٩٧٣، ص١٧.

[٤٦]) طه باقر، مقدمة في تاريخ .....،المصدر السابق، ص٣٩٥.

[٤٧]) فوزي رشيد، الشرائع العراقية .....، المصدر السابق، ص٢٥. وكذلك راجع حول الكور الملكي:

Gomi, T., A "Note on Gure, Capacity Unit of the Ur III Period", ZA-83, (1993), p.31

[٤٨]) لقد جاء ذكر تأسيس حظائر دريهم في تواريخ حكم هذا الملك بصيغة (mu é puzur4-iš d.da-gan ba-dù). ينظر:

Sigrist,M, Ur III Year Names,USA, (1986), p.2.

ببضعة أميال وهي من المراكز الإدارية والإقتصادية[٤٩] المهمة والتي كانت تمثل جزء مهم من دخل الدولة فقد كانت مركزاً كبيراً لحظائر الماشية العائدة لملوك هذه السلالة فكانت الماشية تخصص من دريهم لمعابد نفر وللمركزين الرئيسين الآخرين أور والوركاء، أو تُرسل إلى مختلف الموظفين بوصفها رواتب أو هدايا أو يزود بها أفراد العائلة المالكة[٥٠].

بالإضافة إلى ذلك كان إقتصاد دولة أور الثالثة معتمداً على الثروات الناتجة من المحاصيل الزراعية، فكانت الزراعة تحت أدق أنواع الأشراف فكانت تسجل كميات البذار وحجم الحصاد وكمية الغلال وكل شيء يحفظ في سجلات. إضافة إلى هذه المحاصيل كانت هناك مشاغل ومصانع تابعة للدولة مثل مصانع طحن الحبوب ومصانع الصوف والنسيج والجلود والمعادن وصناعة الخمور وغيرها الكثير من الصناعات اليدوية[٥١]، ومن أجل ذلك كان لابد من توفر قوة عمل كبيرة متمثلة بمئات العمال من الرجال والنساء (guruš و géme) / الذين كانوا يعملون لقاء أجور عينية غذائية[٥٢].

[٤٩]) جين بوترو، المصدر السابق، ص١٤٩. وكذلك راجع عن دريهم:

- Oppenheim, L., Catalogue of the Cuneiform Tablets of the Willberforce Eames Babylonian Collection, (AOS Vol. 32), New Haven, (1948), p.407.

- Sollberger,E, "Selected Texts from American Collections" (JCS- X), (1956), p.147.

- Edzard und Farber, Répertoire Géographique des Texts Cunéiformes (RGTC-II), Weisbaden, (1974),p.55.

[٥٠]) جون اوتس ، بابل تاريخ مصور ، ترجمة سمير عبد الحليم (بغداد – ١٩٩٠)، ص٦٧.

[٥١]) طه باقر، مقدمة في تاريخ ..... المصدر السابق، ص٣٩٨-٣٩٩.

[52]) Mieroop, A History of The Ancient Near East ca. 3000 -323 BC, United Kingdom (2004), p.72-73.

المحور الثالث :

أولاً:

النظام الضريبي:-

تعتبر الضرائب محور الأدارة في مجتمع بلاد الرافدين إذ توفر للسلطة الحاكمة موارد أقتصادية كبيرة وفي الواقع ان النظام الضريبي كان من الادوات التي استخدمها الملوك والأمراء الكبار الموظفين للضغط على كاهل الافراد الامر الذي جعله سبباً في تغيير بعض انظمة الحكم من خلال مساعدة الناس للأمراء الثائرين ضد هذا التعسف والظلم . وتمثل حالة وصول الملك (اوروانمكينا) حاكم دويلة لگش الى الحكم مثالاً واضحاً يشير الى مسألة استغلال الضرائب لتكوين اقطاعيات فردية واسعة ومن الاسباب التي دفعته الى تشريع اصلاحاته ولعل من ابرز تلك الاسباب كثرة الضرائب المفروضة على السكان، وابتزاز الاموال بشتى الطرق، وسيطرة المتنفذين على ادارة شؤون المعبد وانتشار الفساد والفوضى في الدولة[٥٣].

لقد انتقد اوروانمكينا كثرة الضرائب وجباتها في احد النصوص التي جاء فيها: "اينما يولي المرء وجهه من حدود (ننجرسو) الى تخوم البحر وجد جباة الضرائب"[٥٤]، لذلك كانت جوهر اصلاحات اوروانمكينا هي تخفيض الضرائب ومواجهة سوء المعاملة التي يقابل بها السكان من قبل القصر وحاشيته[٥٥]، ومن الامور التي كانت تفرض عليها الضرائب هي الطلاق، فقد كان يفرض على كل شخص يطلق زوجته ان يدفع خمس

[٥٣]) سليمان، عامر ، القانون في بلاد الرافدين، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ١٤٣. ينظر كذلك:

Jack Finegan, Light from the Ancient Past, USA,2012, p. 43.

[٥٤]) طه باقر، المقدمة، ج١، المصدر السابق، ص ٣١٩. ينظر كذلك:

Lambert, M., Les Reforms, D. "Urukagina", RA,Vol. 50, 1956, p. 15. ff.

[٥٥]) جين بوتيرو واخرون، الشرق الادنى الحضارات المبكرة، المصدر السابق ص ٩٢. ينظر كذلك: طه باقر واخرون، تاريخ بلاد الرافدين ،جامعة بغداد – ١٩٨٠ ، ص ٩٤.

شيقل[٥٦]، ومثلها الى مدير القصر[٥٧]، كذلك ضريبة دفن الميت اذ كان يقدم للكاهن المشرف على دفن الميت ارغفة خبز وجرار خمر وراس خروف وعِجلْ وفراش[٥٨].

لذلك عمل اوروانمكينا على تخفيض هذه الضرائب الى الحد الادنى وكذلك ضريبة القوارب وصيادي السمك كما شملت اصلاحات اوروانمكينا تخفيض الضرائب التي كانت تفرض على كهنة الطبقات الدنيا والذين يتعرضون لابتزاز جباة الحكام والطبقة العليا من الكهنة كما قلل من امتيازات الطبقة العليا من الكهنة وما يحصلون عليه من أجور[٥٩]، وعمل على الحد من تجاوز القصر على املاك المعبد اذ اعاد اراضي القصر وحاشيته الى المعبد[٦٠] كما شملت الإصلاحات بعض أصناف الكهنة الذين تعرضوا للاضطهاد ومنحهم جرايات ثابتة من الشعير، كما منع المفوضون المسئولون عن جمع الضرائب من أخذ الضريبة من مديري المعابد من الطبقة التي تسمى (سانكا sanga) التي كانت تؤخذ عادة على القصر، وتعهد (اوروانمكينا) في اصلاحاته انه لن يسلم الضعيف الى القوي ولا الارملة الى الغني كما عاهد الاله ننجرسو بان لا يسمح لرجل قوي ان يقترف ظلما بحق اليتامى والأرامل[٦١].

لقد جاء في المدونة الخاصة بإصلاحات الملك اوروانمكينا ما يشير الى الوضع الضريبي الفاسد قبل مجيئه الى الحكم ، اذ تشير المدونة [٦٢] الى حالة الفرد في لگش الذي اذا طلق امراته كان (ايشاكو= الامير) يأخذ منه خمس شيقلات ، ويقبض وزيرة شيقل واحد . وإذا هيأ صاحب العطر نوعاً من الدهان حصل (ايشاكو I□aku) على خمس شيقلات ، والوزير على شيقل واحد . واخذ القصر شيقلاً اخر وحتى الموت لم يخلص

[٥٦] شيقل: وزن بابلي يساوي في أوزاننا الحالية ٨,٤ غرام، فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، المصدر السابق، ص٤٠.

[٥٧] سامي سعيد الأحمد، السومريون وتراثهم الحضاري، دار الشؤون الثقافية (بغداد-١٩٩٠) ، ص ٢٨. ينظر كذلك:

Jack Finegan,Op. Cit., p. 42.

[٥٨] سامي سعيد الاحمد، السومريون وتراثهم الحضاري، المصدر السابق، ص ٣١٨-٣١٩.

[٥٩] طه باقر، المصدر السابق، ص ٨٨.

[٦٠] صموئيل نوح كريمر، السومريون، ص١١١، وكذلك ينظر: كريمر، هنا بدا التاريخ، ترجمة ناجية المراني، ١٩٨٠، ص ٣٨، وينظر كذلك: جورج بوييه شمار، المسؤولية الجزائية في الاداب الاشورية والبابلية، ترجمة: سليم الصويص، (بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١)، ص٢٧١.

[٦١] ينظر النصوص الكاملة لاصلاحات الملك اوروانمكينا في صموئيل نوح كريمر : السومريون ، ص٤٥٥-ص٤٦٤.

[٦٢] صموئيل نوح كريمر: من الواح سومر ، ص١٠٩-ص١١٠ .

الناس من الضرائب والجبايات ويستمر المؤرخ السومري بشرح الوضع البائس حتى يعلق عن ذلك بمرارة بقوله : " ان جباة الضرائب منتشرون في كل مكان" [٦٣].

ومع ظهور السلطة المركزية في بلاد الرافدين لا سيما في عصر حمورابي نرى ان النظام الضريبي قد اصبح مقنناً وفقاً لشروط خاصة به ، ودخلت الضريبة في كل مجالات الحياة إلا انها كانت تتناسب مع طاقة الفرد الاقتصادية بل ان الضرائب في بعض الاحيان كانت تؤخذ لاجل اعانة الفئات الفقيرة ، اذ ان الضرائب كانت تعد مصدراً الكثير من الفئات . حيث نرى ان العاملين في بناء المعابد كانت اجورهم تدفع لهم من خلال النظام الضريبي المستحق على التجارة واصحاب الفائض الاقتصادي ومع ذلك فقد بقي النظام الضريبي اقل بكثير من التطور الاقتصادي المستمر في بلاد سومر وبابل بعبارة اخرى انه كان ملائماً جداً للحياة الاجتماعية والاقتصادية في تاريخ بلاد الرافدين [٦٤].

ثانياً:

أنواع الضرائب :

خلال دراستنا للسياسة الأدارية التي سادت في المجتمع الرافديني أتضح لنا أن هناك أختلاف في كمية ونوعية الضرائب التي كان تفرض على سكان بلاد الرافدين ويمكننا أن نوجزها بالأتي:-

١) الضريبة في عصر فجر السلالات :

بمجيء الملك السومري (ال IL) الى حكم مدينة اوما اعاد لأنتيمينا ملك مدينة لگش الاتفاقية معه وثبتت الحدود القديمة بين الطرفين، ولكن بمرور الوقت سرعان ما تحول (ال) الى عدو جديد لانتيمينا، فقد جفف قنوات الحدود ولم يدفع الا جزءا ضئيلا من الضريبة التي فرضت على اوما ولم يعترف بحقوق لگش في سهل "كو-ايدنا"[٦٥] ، ولكن هذا الاجراء قوبل بقوة، ففرض الضريبة على اوما من جديد وهي دفع كميات من الحبوب سنويا الى لگش، وقام بحفر قناة فاصلة بين المدينتين لگش واوما وتمكن من تثبيت الحدود بين الدويلتين[٦٦].

[63])Trade and Taxation in the free encyclopedia , (Sumer) in httm//www.wikipedia.com

[64]) Ellis , M. D.,"Taxation in Ancient Mesopotamin", (JCS), Vol.26, No.4, 1974, pp. 219 -220 .

[٦٥] كيرا ، ادوارد . كتبوا على الطين ، ترجمة محمود حسين الامين ، بغداد ١٩٦٤ ، ص١٨٨ .

[66])Stol, M ., "State and Privat Business in the Land of Larsa" , (JCS), Vol . 34 , No . 3-4, 1982, p. 143 .

٢) ضريبة الماعزMÁŠ :

لقد شاعت هذه الضريبة في العصر الاكدي ففي المرحلة الاولى كانت كلمة (MÁŠ) في اقدم النصوص القانونية والإدارية تشير الى معنى الماعز فقط ، اما في نهاية عصر فجر السلالات ، أي ما يسمى بعصر ما قبل سرجون ، غدت هذه الكلمة تعني ((زيادة القطيع)) اذ ورد في بعض النصوص المسمارية التي تعود الى هذه الفترة ما يدل على ذلك كما في النص الاتي:

(KÙ MÁŠ.GA.BI "x" GÍN) بمعنى : ((فضة صغار ماعزه (هي) "x" شيقل)) ويسجل هذا النص حالات دفع الايجارات التي يقوم بها مستأجرو الاراضي الى المالكين ،وقد فسرت العبارة الواردة من وجهة نظر احد الباحثين بان هذه الفضة كانت تدفع عن الماعز المولود خلال السنة التي اجر فيها الفلاح الحقل ، حيث كان للفلاح المستأجر الحق في رعي حيواناته في الحقل المستأجر فضلا عن زراعة الحقل ، وفي حالة زيادة عدد قطيع الفلاح فعليه دفع الفضة عن الماعز المولود خلال تلك السنة ، وهذا المبلغ المدفوع عن الماعز المولود يكون مرتبطا بالايجار[٦٧] ، وهكذا بمرور الزمن- خاصة في العصر اللاحق وهو العصر الاكدي - اكتسب المصطلح (MÁŠ) معنى اخر ، فبعد ان كان يطلق على الماعز المولود أصبح يطلق على الضريبة المفروضة على هذا الماعز ايضا كما في العبارة الاتية:

(MÁŠ.BI 6 KÙ GÍN) بمعنى: ((ضريبة ماعزه (هي) ٦ شيقلات فضة))

ومنذ ان اكتسب المصطلح (MÁŠ) المعنى الاضافي او الانتقالي وهو ((المدفوعات)) او ((الضريبة)) على الزيادة الحولية لقطيع الماعز ، ظهرت هناك المقارنة مع الفائدة على القرض، وهذه المرحلة الاخيرة بدأت في عصر سلالة أور الثالثة [٦٨].

وفقا لصاحب نظرية تطور الكلمة (MÁŠ) فان مستأجري الاراضي في عصر ما قبل سرجون كانوا يدفعون ثلاثة انواع من المبالغ الى المالك النوع الاول يتألف من الشعير ، وهو مقابل اجره الحقل ، والثاني يتألف من الفضة، وهي مقابل الزيادة في القطيع ، والثالث يتألف من الحيوانات كأجرة سقي ، وكان هذا النوع

[٦٧]) الزيدي ، أباذر راهي سعدون ، " لُمحَة في التنظيمات الأقتصادية لدولة أور الثالثة في ضوء النصوص المسمارية "مجلة الباحث ، جامعة كربلاء المقدسة ، ٢٠١٣،ص٣٢٢ .

[٦٨]) رجاء كاظم عجيل ،سلالة لكش الأولى ٢٥٥٠-٢٣٧٠ق.م. والثانية ٢٢٥٠-٢١١٤ق.م. دراسة تاريخية) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب/ جامعة بغداد ٢٠٠٦،ص٥٤ .

الاخير يشار اليه بمصطلحات مختلفة ، مثل (MÁŠ A.ŠÀ) ويعني حرفيا : ((ماعز الحقل)) [٦٩]حيث ان معظم النصوص التي تسجل هذا النوع من المدفوعات كان الحيوان المسلم فيها هو الماعز ، إلا ان هناك حالتين تضمنتا اغناما مسلمة ، ولهذا يمكن الاستنتاج ان مدفوعات (MÁŠ A.ŠÀ) التي تضمنت الاغنام كأجرة ري لا يمكن ترجمتها ((ماعز حقل)) ، وإنما التفسير الوحيد الذي يمكن قبوله هو ان المصطلح (MÁŠ) في العصر ما قبل السرجوني كان يعني ((ضريبة او أجرة)) وان عبارة (MÁŠ A.ŠÀ) تترجم الى ((ضريبة الحقل او أجرته)) [٧٠] .

٣) ضريبة الاعياد والمناسبات (a-ila$_2$(-kam)—— :

عرف تقديم القرابين من الاسماك في الاحتفالات الدينية ضمن ما يسمى بضريبة الاعياد والمناسبات (a-ila$_2$(-kam)—— خَ – اِلَ – كَم) [٧١]، وهناك ايام معينة من الاشهر تتخذ لأكل السمك ، منها اليوم الثالث من شهر (نيسان nisănu) واليوم الثامن من شهر (ايارُ ayaru) واليوم الثالث من شهر (تشرتُ tasritu تشرين) [٧٢].

فرضت ضريبة من الاسماك التي عرفت في المصادر المسمارية بـ (maš-da-ri-a مَش – دَ – ريَ) [٧٣]، وكانت الأسماك تسوق في سلال منها الكبيرة المعروفة في المصادر المسمارية بـ (gurdug-tab-ba كُردُك – تَب – بَ) والتي تحمل اكثر من ٣٠٠ سيلا من الاسماك وسلال صغيرة يطلق عليها Tur تور، وقد خصصت حجرات في المعابد لغرض التخزين [٧٤].

٤) ضريبة قضاء الدين lal-a——a-ban šura-ka-kam :

لقد ذكرت النصوص المسمارية المتعلقة بالضرائب عند عدم تمكن الصيادين من دفع الاجور والمستحقات المترتبة عليهم من خلال ضريبة (maš-da-ria مَش – دَ – ريَ)، ففي هذه الحالة تفرض

[69])Oppenheim, L .,"The Seafaring Merchants of Ur", (JAOS) ,Vol. 74, 1954, p. 13 .

[٧٠] هديب غزالة، الدولة البابلية، بابل، ٢٠٠٦، ص١٠١.

[٧١] رشيد ، فوزي ، تاريخ العراق قديمه وحديثه ، بغداد ١٩٩٨ ، ص٣١-٣٢ .

[72])Hallo and Simpson , The Ancient near east a history ,London,1992, P55.

[٧٣] النجفي، حسن، التجارة والقانون بدءاً في سومر، بغداد، ١٩٨٢ ، ص٧١ – ٧٢ .

[٧٤] صموئيل نوح كريمر، من الواح سومر، المصدر السابق، ص ١٠٩.

عليهم ضريبة قضاء الدين (lal-a——a-ban šura-ka-kam لَل - اَ – خَ – بَن شُرَ - كَ - كَم) [٧٥].

٥) ضريبة جز الصوف:

ألغى اوروانمكينا ضريبة جز الصوف التي كانت حوالي خمس شيقل كما ومن اصلاحاته ايضا اصدار العفو عن المسجونين بسبب دين او تخلف في دفع ضريبة [٧٦] ومن المؤكد أن هذا التوسع الجغرافي لتلك السلالة لم يكن بدافع حماية البلاد من الغزو الخارجي بل كان بدافع آخر وهو الحصول على ما تحتاج إليه الدولة الجديدة من مواد أولية كالأخشاب والصخور والمعادن كذلك لكسب ولاء المناطق التي لم تكن تحت سلطة الدولة الأكدية ودفع الجزية أو الضريبة فضلاً عن توطيد أقدام بعض تجار بلاد وادي الرافدين في تلك الأقاليم[٨١].

٦) ضريبة (نسخاتم Nishatum):

ورد في قانون اشنونا مصطلح (نسخاتم Nis——atum) والتي قصد به ضريبة المواد الغذائية والتي خصصت منها نوع اخر وهي ضريبة القصر [٧٧].

٧) ضريبة صاحبة الحانة:

كانت هناك ضريبة محددة تفرض على صاحبة الحانة أيضاً، كما توضح ذلك بعض المراسيم الملكية، لاسيما مرسوم الملك امي – صدوقا، إذ تضمنت الفقرات (١٤ ، ١٥ ، ١٦) تجارة المشروبات من بائعة

[75]) MDA, p.153

[٧٦]) إخلاص حسن مرتضى، دور الدولة في نمط الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد،بغداد ١٩٧٧،ص. ٢٥٣.

[77]) Postgate. J.N, Taxation and Conscription in the Assyrian Empire (Studia Pohl, Series Maior 3, Rome, 1974)., PP , 174 - 199 .

الخمر، والأسعار التي كان يتوجب التعامل بها وفق ضوابط وأسس قانونية، كما يشير المرسوم الملكي إلى أن الضريبة المفروضة على صاحبة الحانة كانت تدفع سنوياً[٧٨].

٨) ضريبة الـ (گونا) *gu⇔-na* :

ذكرت المصادر المسمارية ضريبة "گونا *gu⇔-na* " من المصدر الاكدي (*gun□m*)، بمعنى "مستودع" ، بينما يعتبرها بعض الباحثين، منهم (*Oppenheim*) و(*Snell*)، "ضريبة" (*tax*) أو "نوعاً من الضرائب" في الأكادية (*biltu*)، وترد مع الكثير من المواد، مثل النسيج *gu⇔-na* $^{tug⇔}$ ، كما ترد مع الحيوانات بصيغة (*udu gu⇔-na*) وكذلك مع الطحين (*□e gu⇔-na*)، ضريبة العشر وهي الضريبة التي كان يدفعها التجار إلى معبد الإله ننار وزوجته ننگال في أور وتساوي ١٠/١ من المادة المتاجر فيها ولم تقتصر ضريبة العشر على مادة معينة ففي نصوص أخرى من أور تشير الى أنها دفعت حبوب وزيوت وسمسم وتمور وطحين وبعض الحيوانات واستمرت تدفع الى العصر البابلي القديم كما ذكرت نصوص عصر سلالة أور الثالثة بأن صيادي السمك دفعوا ضريبة العشر إلى معبد الإلهة أينانا في الوركاء والتي تساوي عشر السمك الذي اصطادوه[٨٥].

٩) ضريبة الشداتم (šaddutu(m)) :

ضريبة šadduttu(m) ، التي كانت تفرض على التجار البابليين والآشوريين الذين كانوا يقومون برحلات تجارية إلى منطقة كبدوكيا في بلاد الأناضول، إذ ورد ذكر هذا النوع من الضرائب في بعض النصوص الاقتصادية، فنقرأ في أحد النصوص :

"... فضة نقية لأجل ضريبة šadduttu(m) عن (مايقارب) أربعة طالنت من القصدير تعود للتاجر .... وقد دفعها في المركز التجاري ".

فضلاً عن ذلك فإن الضرائب كانت مورداً اقتصاديا مهماً في العصر البابلي القديم. وقد إنعكست تلك الأهمية على العاملين في هذا المهنة، لاسيما وأن عملهم كان يتطلب الدقة والأمانة تجاه الفرد والدولة على

[78]) Gadd , C , J .,"Hammurabi and the End of His Dynasty" , (CAH), Vol . II , part . I , 1973 , P. 194 .

حدٍ سواءٍ وكانت أجور جباة الضرائب تصرف أحياناً بشكل نقدي، أو أنها تستقطع من بعض الضرائب، أو تصرف لهم جرايات من مواد عينية في أحيانٍ أخرى، غير أن النصوص التي أفادتنا بهذه المعلومات لم توضح نسبة الأجور أو الجرايات التي كانوا يستلمونها وتشير أغلب المصادر المسمارية التي وردت بها هذه المهنة إلى أنها كانت مقتصرة على الرجال فقط، ولم يرد أي ذكر للمرأة في هذه المهنة[٧٩].

كانت الدولة في اشور مسؤولة بصورة مباشرة عن النشاطات الاقتصادية اذ كان الحاكم مسؤولا عن جمع الضرائب وكان هناك ملاك ضخم من الكتبة والموظفين الذين كانوا يعملون في تقدير وجباية الضرائب اذ كانوا مسؤولين عن تسجيل ملكية واستئجار الاراضي وأحوال المناخ بشأن المحصول فيما اذا كان سيكون وفيراً ام شحيحاً وكذلك كانوا مسؤولين عن تحديد الضريبة المفروضة على كل مزارع ، كما كانت الدولة تفرض ضرائب معينة على ايرادات المعابد ايضاً[٨٠].

نصوص العصر الآشوري ذكرت الذرة (شئ e'u□ = E□) ويبدو انها واحدة من اكثر المحاصيل النباتية زراعة في بلاد آشور ابان هذا العصر اذ كانت تمثل في حينها ضريبة الدخل المفروضة من قبل المملكة على مالك الحقول الزراعية باستثناء من اعفي منها، وعلى الرغم من اننا لا نمتلك في الوقت الحاضر اشارات نصية واضحة بخصوص بيع الذرة وشرائها من هذا العصر ذلك ان الحاجة لم تكن تقتضي في كثير من الاحيان كما في الوقت الحاضر تدوين مثل هذه الامور ، لكن لا يخفي هذا النقص حقيقة أن سكان بلاد آشور

تعاملوا تجاريا بالذرة ولعل خير دليل على ذلك ما جاء في احد النصوص الادارية من كلخ إذ يسجل اسعار بعض انواع السلع والحاجيات من ضمنها الذرة حيث جاء فيه العبارة الاتية :

1 GU KUG . UD LAL – e sa □e – e – u[81]

"١ بِلتُ من الفضة دفعت للذرة"

[79]) Parker , B "Administrative Tablets from the North – West Palace Nimrud" Iraq , Vol , 23 , 1961 , PP , 15 – 67 ., p . 42 .

[80]) CDA , p , 191 .

[٨١]) حمود ، حسين ظاهر ، التجارة في العصر البابلي القديم ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ، ١٩٩٥ ، ص١٢٥ .

الأستنتاجات:

يتضح مما تقدم من بحثنا (السياسة الأدارية والأقتصادية في مجتمع بلاد الرافدين دراسة في ضوء الوثائق والمصادر المسمارية) بأن ملوك سلالة أور الثالثة أتبعوا سياسة نقل حكام المدن والمقاطعات من وقت لأخر الى أماكن أخرى كي لا تزداد روابطهم المحلية وبالتالي قد يتمردون على السلطة المركزية ويعملون على الأنفصال عنه كما تضمنت سياستهم فصل الأدارة المدنية التي أنيطت بحاكم مدني عن الأدارة العسكرية التي كان يشرف عليها آمر عسكري يرتبط بالملك مباشرة وبذلك تمكن الملك من ضمان ولاء المدن وعدم حدوث فتن وأضطرابات داخلية فيها ومن الاجراءات الإدارية التي ابتكرت في عهد سلالة اور الثالثة من اجل تقوية النظام المركزي ، وأما في العصر البابلي القديم فقد كان لديهم نظام أداري منظم تنظيماً فعالاً وكان نظام السعاة في زمنه سريعاً جداً بحيث كان يثبت تواريخ رسائله أحياناً وهو تقليد لم يكن شائعاً في ذلك الزمن بل أنه كان يحدد الوقت بالضبط وكانت أدراة شمشي أدد ذات تنظيم عال إذ عين حكاماً في مناطق مختلفة بأشرافه وكانت هناك حامياً مختلفة في المدن .

أما النظام الأشوري فهو من اكفأ الأنظمة الأدارية التي عرفت في تاريخ بلاد النهرين وأن الأساليب الأدارية التي أتبعتها أدارة المملكة الأشورية التي ضمت جميع أنحاء العراق حيث كان الملك يتربع على رأس النظام الأداري فمن قصره الملكي في العاصمة (Ekal ma□□arr | ti) تصدر الأوامر والتعليمات وترسم الخطط ويوجه وينذر ويعاقب ويكافأ الحكام والقادة فهو قلب المملكة النابض وبؤرة النشاط والحركة فيها وكانت أوامر الملك وتوجيهاته والتي عبر عنها أحياناً بعبارة (⊄md | t □arrim) أي (المراسيم الملكية) وكانت صلاحية الملك وفق هذه النظرة مطلقة ولا تحددها مجالس المدن أو المسنين وغيرها بأستثناء ما أداعاه الملوك انفسهم بأنهم مسوقون برغبة الألهة .

وأما بالنسبة للتنظميات الإقتصادية في بلاد الرافدين فتعد من الجوانب المهمة في أزدهارها ، فنجد أن قسماً كبيراً من الوثائق، التي وجدت كانت تخص اقتصاد المعبد وإدارته وقوائم القرابين التي كانت تقدم إلى معابد الآلهة وكذلك سجلات مصروفاته إلى غير ذلك من الشؤون الخاصة بإدارته، وهناك السجلات الخاصة بالحكام والموظفين والطبقة الحاكمة وعلى رأسها الملك وأتباعه، ثم سجلات الطبقة الوسطى وطبقة الفلاحين وعامة الناس كما أزدهرت الزراعة والصناعة والتجارة كما كانت آلية جمع الضرائب هي الأخرى ذات نظام حيث وفرت الضرائب موارد مالية للحكومة المركزية من أجل أنتعاش الحياة الأقتصادية في مجتمع بلاد الرافدين.

المصادر العربية والأجنبية:

١) إخلاص حسن مرتضى، دور الدولة في نمط الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد،بغداد ١٩٧٧.

٢) أزهار عبد اللطيف أحمد عزت الشهواني، أورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، (٢٠٠٣م).

٣) اندريه ايمار ، تاريخ الحضارات العام ، (الشرق و اليونان القديمة) إشراف موريس كروزية، ج١، ط١ (بيروت ، ٩٩٦٤) .

٤) أوتس ، جون ، بابل تاريخ مصور ، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، بغداد (١٩٩٠م) .

٥) تقي الدباغ : الثورة الزراعية ، حضارة العراق ، ج١، بغداد ، ١٩٨٥.

٦) تقي الدباغ : الزراعة والتحضر ، العراق موكب الحضارة ، ج١.

٧) تيومينيف : اقتصاد الدولة في سومر .

٨) جورج بوييه شمار، المسؤولية الجزائية في الاداب الاشورية والبابلية، ترجمة: سليم الصويص، (بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١).

٩) جين بوتيرو، الديانة عند البابليين، ترجمة وليد الجادر، بغداد ، ١٩٧٠.

١٠) جين بوتيرو، الشرق الأدنى الحضارات المبكرة، ترجمة: عامر سليمان، الموصل (١٩٨٦م).

١١) جون اوتس ، بابل تاريخ مصور ، ترجمة سمير عبد الحليم (بغداد — ١٩٩٠).

١٢) حمود ، حسين ظاهر ، التجارة في العصر البابلي القديم ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ، ١٩٩٥.

١٣) رجاء كاظم عجيل ،سلالة لكش الأولى ٢٥٥٠-٢٣٧٠ق.م. والثانية ٢٢٥٠-٢١١٤ق.م. دراسة تاريخية) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب/ جامعة بغداد ٢٠٠٦.

١٤) الزيدي ، أباذر راهي سعدون ، " لُمحَة في التنظيمات الأقتصادية لدولة أور الثالثة في ضوء النصوص المسمارية "مجلة الباحث ، جامعة كربلاء المقدسة ، ٢٠١٣.

١٥) سامي سعيد الأحمد : نظام الحكم والأدارة ، حضارة العراق ، ج٢، بغداد (١٩٨٥).

١٦) سامي سعيد الاحمد : السومريون . دار الشؤون الثقافية (بغداد-١٩٩٠).

١٧) سامي سعيد الأحمد، السومريون وتراثهم الحضاري، دار الشؤون الثقافية (بغداد- ١٩٩٠).

١٨) سليمان، عامر ، القانون في بلاد الرافدين، (بغداد، ١٩٨٧).

١٩) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج١، بغداد (١٩٧٣م).

٢٠) طه باقر واخرون، تاريخ بلاد الرافدين ،جامعة بغداد – ١٩٨٠ .

٢١) عامر سليمان ، العراق في التاريخ القديم ، ،ج٢ ، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر ،١٩٩٣.

٢٢) عامر سليمان، "النظم المالية والإقتصادية الأصالة والتأثير"، موسوعة العراق في موكب الحضارة، الأصالة والتأثير، ج١، بغداد (١٩٨٨).

٢٣) عبد القادر الجبوري ،التاريخ الاقتصادي ، جامعة الموصل ، ١٩٧٩.

٢٤) فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، ط١، بغداد (١٩٧٣م).

٢٥) فوزي رشيد ، السياسة و الدين في العراق القديم ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٣.

٢٦) فوزي رشيد ، تاريخ العراق قديمه وحديثه ، بغداد ١٩٩٨.

٢٧) كريمر، هنا بدا التاريخ، ترجمة ناجية المراني، ١٩٨٠.

٢٨) كيرا ، ادوارد . كتبوا على الطين ، ترجمة محمود حسين الامين ، بغداد ١٩٦٤.

٢٩) ل . ديلابورت : بلاد ما بين النهرين : ترجمة محرم كمال ، مراجعة د. عبد المنعم أبو بكر، القاهرة ١٩٨٢.

٣٠) النجفي، حسن، التجارة والقانون بدءاً في سومر، بغداد، ١٩٨٢.

٣١) هاري ساكز، عظمة بابل، ترجمة: عامر سليمان، الموصل (١٩٧٩م).

٣٢) هديب غزالة، الدولة البابلية، بابل، ٢٠٠٦.

٣٣) وليد الجادر : صناعة الجلود في وادي الرافدين ،سومر ،مج٢٧ ، ١٩٧١.

٣٤) وليد الجادر : صناعة التعدين ، حضارة العراق ، جـ٢ ، بغداد ، ١٩٨٥.

1) Black, J,A& George, A. - Postgate, N.A Concise Dictionary of Akkadian (CDA), Wiesbaden, 2000.
2) Edzard und Farber, Répertoire Géographique des Texts Cunéiformes (RGTC-II), Weisbaden, (1974).
3) Ellis , M. D.,"Taxation in Ancient Mesopotamin", (JCS), Vol.26, No.4, 1974.
4) Englund, Robert K., Organisation und Verwaltung Der Ur III-Fischerei, Berlin (1990).
5) Gadd, C. J. Cambridge Ancient History, Cambridge (1971), (CAH).
6) Gadd , C , J .,"Hammurabi and the End of His Dynasty" , (CAH), Vol . II , part . I , 1973.
7) Gomi, T., A "Note on Gure, Capacity Unit of the Ur III Period", ZA-83, (1993).
8) Hallo and Simpson , The Ancient near east a history ,London,1992.
9) Halloran , A. Sumerian Lexicon, Los Angelos,2006.
10) Jack Finegan, Light from the Ancient Past, USA,2012.
11) Jacobson . Th :" Early political Development in Mesopotamia" in toward the Image of Tammuz . Cambridge , 1970.
12) Labat,R. "Manuel D∏□pigraphie Akkadienne", MDA, Paris,1999.
13) Lambert, M., Les Reforms, D. "Urukagina", RA,Vol. 50, 1956.

14) Mieroop, A History of The Ancient Near East ca. 3000 -323 BC, United Kingdom (2004).

15) Mieroop,M.V,A History of the Ancient Near East ca. 3000-323 BC,Blackwell,USA,2008.

16) Oppenheim, L .,"The Seafaring Merchants of Ur", (JAOS) ,Vol. 74, 1954.

17) Oppenheim, L. and Others, "The Assyrian Dictionary Of the Oriental Institute Of the University Of Chicago", CAD, Chicago, 1956 ff, /H.

18) Oppenheim, L., Catalogue of the Cuneiform Tablets of the Willberforce Eames Babylonian Collection, (AOS Vol. 32), New Haven, (1948),.

19) Parker , B "Administrative Tablets from the North - West Palace Nimrud" Iraq , Vol , 23 , 1961 .

20) Postgate. J.N, Taxation and Conscription in the Assyrian Empire (Studia Pohl, Series Maior 3, Rome, 1974).

21) Sigrist,M, Ur III Year Names,USA, (1986).

22) Sollberger,E, "Selected Texts from American Collections" (JCS- X), (1956).

23) STEINKELLER. P, "The Adminstrative and Economic Organization of the UR III State: The core and the periphery", SAOC,46, USA, 1987.

24) Stol, M ., "State and Privat Business in the Land of Larsa" , (JCS), Vol . 34 , No . 3-4, 1982.

25) Trade and Taxation in the free encyclopedia , (Sumer) in httm//www.wikipedia.

Route Educational & Social Science Journal
Volume 6(2) ; January 2019

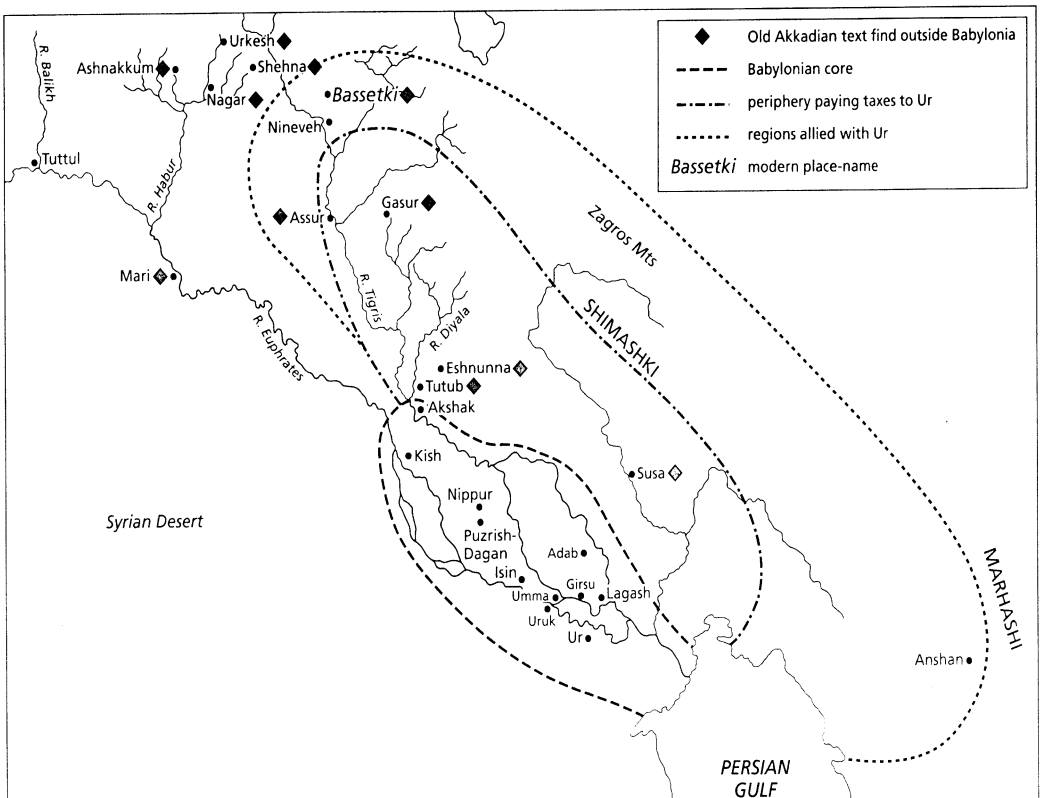

Route Educational & Social Science Journal
Volume 6(2) ; January 2019

خارطة رقم (١)

Mieroop,M.V,A History of the Ancient Near East ca. 3000-323 BC,Blackwell,USA,2008,p.74.

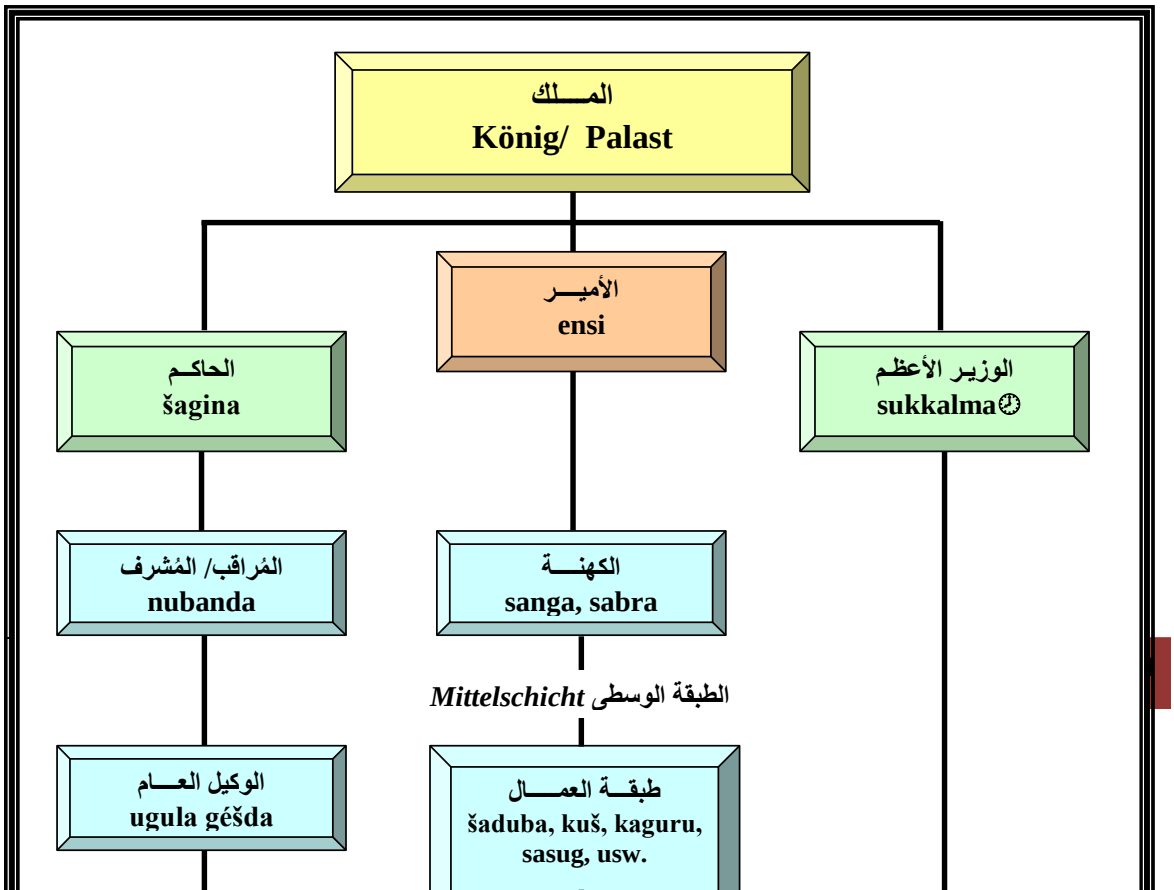

مخطط رقم (١)

السُلم الإداري لدولة أور الثالثة عـن:

Englund, Robert K., Organisation und Verwaltung Der Ur III-Fischerei, Berlin (1990), p.59.

View publication stats